أثر توزيع القوى العاملة الوطنية بين ((قطاعي العام والخاص في ليبيا)) *2022-1984

د. المبروك علي جلالة
قسم الجغرافيا ، كلية التربية ، العجيلات ، جامعة الزاوية ، ليبيا
EM. m.jalala@zu.edu.ly
تاريخ الارسال 2025/11/7م تاريخ القبول 2025/11/29م
https://doi.org/10.66045/Oo55sxivvv

The Impact of the Distribution of the National Workforce between the Public and Private Sectors in Libya 1984-2022.

Dr. Al-Mabrouk Ali Jalala* - University of Zawiya - Faculty of Education, Ajilat.
EM. m.jalala@zu.edu.ly

Summary:
Development programs are designed within a comprehensive framework of economic and social vision. Among their objectives is raising the efficiency and developing human resources, which is the most important link in the production chain. Developing the private sector and creating an environment conducive to investment and production is achieved through legislation aimed at supporting it and increasing its contribution to bridging the gap between it and the public sector. This involves increasing the number of its workforce on the one hand, and encouraging it to invest and produce to diversify the economy's sources of income on the other. This will enable the private sector to expand its scope compared to the public sector. It is a priority to demonstrate its articipation rates by reducing the dominance of the public sector, with the goal of achieving a balance between the public and private sectors. This will lead to economic and social stability, thereby enhancing the achievement of the development goals of Libyan society.

الملخص:
البرامج التنموية التي تُعد في إطار شامل وفي رؤيتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهدافها رفع كفاءة وتنمية الموارد البشرية، فهو أهم حلقة من حلقات الإنتاج، فتنمية

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

القطاع الخاص وإجاد أرضية لتحفيزه للاستثمار والإنتاج، من خلال تشريعات تهدف إلى دعمه وزيادة مساهمته في خفض الهوة بينه وبين القطاع العام بزيادة أعداد القوى العاملة به من جانب وعلى الطرف الأخر تشجيعه على الاستثمار والإنتاج لتنويع مصادر الدخل بالاقتصاد، حتى يتسنى للقطاع الخاص زيادة حجم المساحة التي يغطيها مقارنة بالقطاع العام، فهي أولوية لبيان نسب مشاركته بخفض هيمنة القطاع العام، بهدف تحقيق توازن ما بين القطاع العام والخاص لتشهد الحالة الاقتصادية والاجتماعية استقراراً بما يعزز تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع الليبي.

الكليمات المفتاحية: الموارد البشرية-القطاع العام – القطاع الخاص- التخطيط- الاستثمار.

المقدمة:

أصبح المورد البشري يأخذ حيزاً متنامياً فهو أهم حلقة من حلقات عناصر الإنتاج، تزمناً مع التقدم التقني والتكنولوجي المتسارع منذُ منتصف القرن العشرين، فبرزت جملة من الظواهر الهامة ركز عليها المخططين، فارتفاع معدل البطالة وتفاقمه، وتزايد حركتي الهجرة الداخلية والخارجية، في مقابل تقصاً في المتخصصين ذوُ كفاءة عالية لمواكبة وتيرة التطورات العلمية والتكنولوجية وخاصةً في الدول النامية.

برزت أزمات اقتصادية مع حلول العقد الأخير من القرن العشرين، أفرزت ركوداً اقتصادياً حادً شهدته الدول الصناعية، فتضررت مجمل الاقتصاديات، أفرز نتائج سلبية على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية للبلدات الصناعية والنامية، مما تتطلب استثمار وتنمية الموارد البشرية، بالاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوطنية، بزيادة إنتاجيتها وتأهيل كوادرها العلمية والإدارية القادرة على إدارة النظام الاقتصادي، بما يتناسب مع الإمكانات المتاحة بالدولة.

القوى العاملة الوطنية تُعد أحد أهم المواضيع الرئيسة التي تحتاج إلى الدراسة والمتابعة، فهي مؤشر هام لبيان اتجاه التنمية، مما يتطلب فهم العلاقة ما بين النمو السكاني والقوى العاملة الوطنية، فهذين المتغيرين لهما تأثير مصاحب ومباشر فكلما زاد مؤشر النمو السكاني صاحبه ارتفاع في أعداد القوى البشرية التي تتطلب فرصاً للعمل، مما يضاعف العبء على المعدين للخطط التنموية التي من خلالها توفير مواطن عمل، بما يتناسب مع تقدمهم التقني وتأهيلهم التعليمي، فالاقتصاد أصبح يتطلب المعرفة العلمية، فزاد الطلب على الأيدي العاملة المؤهلة علمياً وتكنولوجيا، فاستخدام التقنيات والبرمجيات والمنظومات التقنية في مختلف القطاعات الاقتصادية أصبح متاحاً، فتتطلب أيدي عاملة

مهرة لها القدرة على إدارة منظوماتها، فزاد الطلب عليها كونها عنصر هام من عناصر الإنتاج، وهذا لا يتأتئا إلا بإعداد سياسة تنموية تواكب التغيرات الراهنة والمستقبلية.
فتوزيع القوى العاملة ما بين قطاعي العام والخاص يُعد أولوية، وبيان نسب المشاركة التي يغطيها القطاع الخاص ومشاركته في النشاط الاقتصادي بشكل متوازن لخفض حدة هيمنة القطاع العام (الدولة) على النشاط الاقتصادي بات هدفاً يؤمل بلوغه، ولتحقيق التوازن ما بين القطاعين يتطلب تحديد حجم المساحة التي يشغلها كل منهما، فكلما انخفضت الهوة بين حجمهما أظهر توازناً يسهم في استقرار الحالة الاقتصادية والاجتماعية بليبيا.

مشكلة الدراسة:

إن أهمية الجانب الاقتصادي وارتباطه باستثمار المقومات البشرية، وتطويرها بديناميكية النظام الاقتصادي، بتوفير فرص للعمل، وزيادة إنتاجيتها، وتهيئة الكوادر العلمية والإدارية القادرة على تحقيق أهدافها، فعدم تحقيق التوازن ما بين الأنشطة الاقتصادية وبين الباحثين عن العمل، وهل تتوافق أعدادهم مع حاجة سوق العمل في جوانبها النوعية والكمية، وهل تتناسب مع الفرص المتاحة بالقطاع العامة والخاص، وهل أعدادهم تتناسب مع التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة، فتمثلت مشكلة الدراسة في:
-ما واقع توزيع القوى العاملة الوطنية ما بين القطاع العام والقطاع الخاص؟

أهمية الدراسة:

أحد الأسس الرئيسة التي تهدف خطط التنموية تحقيقها، دراسة القوى العاملة الوطنية ومتابعة تغيراتها، لما تمثله هذه الفئة فهيا عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج، ومن جانب أخر هي مصدراً للإنفاق، فهي ترتبط بالتغيرات الديموغرافية والاجتماعية الاقتصادية، فكلما توافرت القوى البشرية ورأس المال بالتوافق مع الثروات الطبيعية كانت سبباً من أسباب نجاح التنمية، فتحقيق التوازن ما بين توزيع القوى العاملة وما بين قطاعي العام والخاص يُعد هدفاً ضمن استراتيجيات خطط التنمية، فالقطاع الخاص يتميز بالقدرة على الحركة وسرعة اتخاذ القرار أمام الفرص الاستثمارية المتاحة أمامه، كما أنه يتابع التطورات العلمية والتقنية والأدرية، فتهيئة البيئة القانونية والاقتصادية بنمو أنشطته التي من خلالها تحقيق أهدافه وأداء دوره من خلال سياسة تهدف للتكامل بين القطاعين العام والخاص.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مكونات القوى العاملة الوطنية لبيان توزيعهم ما بين قطاعي الاقتصاد العام والخاص، بما يتمشى مع معدل النمو المخطط لقطاعات الاقتصاد، ومتابعة العرض والطلب عليهما، وإلى حجم استثماراتها ومعدلات نموها، وبيان الموازنة بين العرض والطلب عليها داخل إطار الاقتصاد الوطني، حددت أهداف الدراسة كالاتي:

1-بيان حجم نمو القوى العاملة كماً وكيفاً.

2-توزيع القوى العاملة ما بين قطاعي العام والخاص.

3-تحديد اتجاهات توزيع القوى العاملة بقطاعيها جغرافياً.

4-إبراز الدور التنموي وفاعليته في تنمية الموارد البشرية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت على المنهج التحليلي، باتباع الطريقة الكمية في تحليل البيانات والإحصاءات المختلفة، باستخدام النسب المئوية، والألفية، والمعادلات، من خلال تحليل بيانات ونتائج التعدادات السكانية، والمجموعات الإحصائية، وتقارير القوى العاملة الوطنية، الصادرة عن الهيئات الرسمية، والاطلاع على الدراسات السابقة.

حدود الدراسة:

غطت الدراسة تغيرات القوى العاملة مكانياً وزمنياً بليبيا.

1-الحدود المكانية، تمتد ليبيا فلكياً ما بين دائرتي عرض و25 ْ18 جنوباً ْ9 وْ33 شمالاً، وبين خطي طول ْ9 و ْ25 شرقاً، وتبلغ مساحتها حوالي 1.669.841 كم2، ويحدها من جهة الشمال البحر المتوسط، ومن جهة الشرق دولتا مصر والسودان، وغرباً دواتا تونس والجزائر، ويحدها جنوباً كل من النيجر وتشاد (صالح ابوزيد، 3،2005) [1].

2- حددت الفترة الزمنية للدراسة ما بين 1984 و2022م.

القوى العاملة الوطنية بالقطاعي العام والخاص:

لبيان الشكل التنظيمي لتوزيع القوى العاملة لقطاعي العام والخاص لإدارة الاقتصاد، وبيان المساحة التي يغطيها كل منهما، والجانب الهام هنا بيان مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، سعياً لخفض هيمنة القطاع العام (الدولة) عليه، مع الإشارة إلى إن حجم الاقتصاد الليبي يُعد صغيراً نسبياً وفي بيئة نامية، واعتماده على مصدر نفطي في تمويله، كما يفتقر إلى العمالة الماهرة، فالبيئة التخطيطية متعثرة في فترة، وعدم تواصلها في فترة أخرى جعالها محدودة التأثير، رغم تحقيق بعض النجاح

النسبي في بعض المؤشرات في التنمية البشرية ولكنه يظل محدوداً، فكانت السمة البارزة ضعف كفاءة الاستثمار المنفذ، واعتمادها على مصدر النفط يكاد الوحيد في تمويل الحياة الاقتصادية، فشكلت صادراته أكثر من 95% من إجمالي الصادرات الليبية(شامية، 2006، 57)[2]، مما أعطاه سمة المصدر الوحيد للعملة الأجنبية.

لتحديد توزيع المشتغلين ما بين قطاعي العام والخاص وحجم المساحة التي يغطيها كل منهما، فتشير بيات الجدول رقم (1) بلغ إجمالي المشتغلين بالقطاع العام حوالي 95.3% عام 1984، في حين جاءت نسبة القطاع الخاص قرابة 4.7% وهي أقل نسبة مشاركة خلال الفترة 1984-2022 للقطاع الخاص، ومرده إلى التغيرات التي شهدها الاقتصاد الليبي لفترة سبعينيات

جدول رقم (1) توزيع المشتغلين بين القطاع العام والخاص 1984-2022

لسنوات	القطاع العام	%	القطاع الخاص	%
1984	484.160	95.3	23.607	4.7
1995	678.496	75.0	227.055	25.0
2006	1.029.867	77.5	299.477	20.5
2012	1.347.900	88.5	163.900	11.5
2022	2.579.270	86.5	261.883	13.5

المصدر:1-مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهاية للتعداد العام للسكان 1984، ص 311-312.

2-الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995، ص 267-269.

3-اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 2006، ص282.

4-وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والعداد، نتائج مسح التشغيل والبطالة، 2012، ص42.

5- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة)، 2022، ص39.

القرن العشرين، أهمها وقف نشاط القطاع الخاص إلا في ممارسة أنشطة محدودة حرفية يمارسها الفرد بنفسه، لتتراجع نسبة النشاط بالقطاع الخاص من حوالي 35% عام 1973 إلى 4.7% عام 1984[•]، هذا إلى جانب تأثر انخفاض أسعار النفط وتراجع عائداته، فانعكس سلباً على أداء الاقتصاد، فحددت أوجه الإنفاق في شكل مصروفات تسييريه.

ظلت المحاولات التي هدفت إلى معالجة وهيكلة الاقتصاد الليبي من خلال تنمية وتطوير القطاع الخاص ولكن نتائجها دون المطلوب، فتعقدت بنيته كأثر للسياسات التي تم تنفيذها خلال عقد سبعينيات القرن العشرين، فأصبح القطاع العام الملاذ المتاح أمام قوة العمل، فبلغت نسبة المشتغلين به قرابة 95.3% عام 1984، طرحت سياسات تستهدف تحريك النمو الاقتصادي لزيادة الدخل، بتعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في محاولة للاستفادة من تحسن عائدات النفط، وذلك لرفع كفاءة القطاعات الإنتاجية كقطاع الزراعة والصناعة والخدمات، وحددت أهداف كرفع معدل نمو الدخل القومي بما يتلاءم مع معدلات النمو السكاني، وتنويع مصادر الدخل، وخفض حدة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد، وتنويع الخدمات العامة ورفع كفاءتها، ولكن يواجه هذه الرؤية فترة زمنية تسمح بتغير معدلات إجابيه، حيث طرحت للفترة 1970-1992، فارتفعت نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص عام 1995 إلى 25.0% أمام تراجع نسبتهم في القطاع العام لنفس العام إلى 75.0% وبفارق بلغ 20.3% مقارنة بعام 1984، وبطبيعة التغيرات التي يشهدها المجتمع الليبي، كارتفاع معدلات النمو السكاني وتغير في الهيكل العمري للسكان، فكان التغير يشهده المعدلين العام والخاص، فبقدر الزيادة في المشتغلين في القطاع العام يواجه زيادة عدد المشتغلين في القطاع الخاص، وهو يظهر واضحاً في عام 2006، فبلغ الفارق العددي حوالي 352.372 ألف نسمه مقارنة بعام 1995، وبالنسبة للقطاع الخاص بلغت 72.422 ألف، بينما يشهد المعدل للقطام ارتفاع في نسب مشتغليه ليبلغ قرابة 88.5% في مقابل تراجعهم في القطاع الخاص إلى 11.5%، أي أن الفارق بين المعدلين هو حجم ما وظفه القطاع العام، وهنا يمكن الإشارة إلى خصوصية الفترة من عام2011 وصاعداً، فشهدت فتح الوظائف في القطاع العام بشكل أوسع، فأعداد كبيرة قبلت في التوظيف، وهو نوع من المحابة وارضاء طالبي الوظائف بصورة عامة، وهو ما بين ارتفاع معدل القطاع العام عام 2022 إلى 86.5% ولو أنه دون نسبتهم عام 2012 ولكن بفارق محدود، إلى جانب ارتفاع نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص إلى 13.5% بفارق زيادة عن عام 2012 قرابة 2.5%.

الاستثمار بين القطاعان العام والخاص:

لم تكن بيئة الاستثمار للقطاع الخاص مشجعة، الجدول رقم (2) بعد التغيرات التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال نهاية السبعينيات والثلث الأول من ثمانينيات القرن

العشرين، فتقدمه للاستثمار اتصف بالحذر، فبعض الأنشطة كخدمـــات المـــال والتأمين والنقـــــل والتجـــارة

جدول رقم (2) حجم **الاستثمار** في القطاعين

الفترة	القطاع العام		القطاع الخاص	
	القيمة مليون دينار	%	القيمة مليون دينار	%
1990-1981	14.306	81.3	1.328	55.3
1997-1991	3.296	18.7	1.075	44.7
1997-1981	17.602	88.0	2.403	12.0

المصدر:1 -عبد الله امحمد شامية- التخطيط في مرحلة التطوير الاقتصادي، مؤتمر مفهوم ودور التخطيط، في ظل إعادة هيكلة

الاقتصاد الوطني، طرابلس 18-19- 7-2006، ص64.

والعقـــارات لم يجد فيها مجال، فهيمنة القطاع العام لفترة كانت بارزة، فظلت نسب مشاركته ضعيفة فلم تتجاوز 12.0% بينما يسيطر القطاع على 88.0%، ولكن بدأت مرحلة تغير لتشجيع القطاع الخاص تزامن ذلك في نهاية تسعينيات القرن العشرين، فستوعب سبة من قوة العمل به وارتفعت المشروعات الخاصة قرابة 18.649ألف مشروع في نهاية الثمانينيات، ولتصل إلى 107.981 مشروعاً في عام 1995(شامية، 2006، 63)[3]، حيث زادت قدرته على إستيعاب نسبة من قوة العمل وأسهم في تنوع الخيارات المطروحة للاقتصاد، فمارس الخدمات السياحية بإقامة الفنادق والترويج للمناطق السياحية بليبيا.

توزيع المشتغلين حسب فئات الدخل ما بين 2001-2010:

تتعدد أصناف الإنفاق داخـــل الاقتصاد بصفة عـــامة، وتتباين آثـــاره الاقتصاديـــــة والاجتماعية، فتقوم الدولة بتمويل إنشاء المشروعات الاقتصادية لينعكس ذلك كأثر إيجابي مباشر في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفي جانب آخر من الإنفاق للأغراض الاجتماعية، كالإنفاق لتقديم خدمات صحية وتعليمية مجانية، أو تقديم مساعدات لفئة الأفراد ذوي الدخل المحدود، فتظهر أثاره في تحسن المستوى الصحي والتعليمي للمجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية وزيادة الطلب على السلع، وبالتالي يحدث نمواً في عملية الإنتاج والإنتاجية، فتعد الأجور دخلاً وعائداً لعنصر العمل المستخدم في العملية الإنتاجية، وهي سبب مباشر وراء تحفيزه على زيادة

إنتاجيته، لتتضح أن الأجور التي تقوم الدولة بدفعها للأفراد العاملين لها دور هام في تطوير حجم تلك القطاعات(أبوخريص،2012 ،178)[4].

بالنظر إلى الجدول رقم (3) المتضمن لبيانات توزيع المشتغلين الليبيين حسب فئات صافي المرتب الشهري لسنتي 2001 و 2010، ما بين العاملين بالقطاعات الحكومية والعامة والخاصة(•)، بلغ إجمالي من يعملون ويتقاضون دخلاً شهرياً عام 2001 حوالي 805,850 مشتغلاً، ولعام 2010 قرابة 1,394,972 مشتغلاً، وبمقارنة نسبة المشتغلين بالقطاع الحكومي نجدها مرتفعة عام 2010 إذ وصلت نسبتهم حوالي 70.7% بينما كانت عام 2001 قرابة 66.3%، والحال يختلف لمن يشتغلون ضمن القطاع العام فكانت نسبتهم عام 2001 قرابة 19.2% لتتراجع عام 2010 في حدود 11.6%، بينما يتجه المعدل النسبي لمن هم يشتغلون بالقطاع الخاص من 14.5% عام 2001 إلى 17.7% عام 2010، وفيما بين فئات الدخل الشهري فهي تتباين بشكل واضح، إذ بلغ إجمالي المشتغلين الذين لم يتجاوز دخلهم الشهري150 دينار عام 2001 قرابة 143,977 مشتغلاً وبنسبة 17.9% من إجماليهم لنفس العام، وتتراجع نسبتهم لعام 2010 إلى 1.1% وبانخفاض وصل إلى 16.8%، هذا التراجع يفسر لنا الارتفاع للدخل لمن هم ضمن فئة إجمالي دخلهم ما بين 150 و650 دينار، فيرتفع إجماليهم لعام 2010 ليصل إلى 89.3%، بينما كان معدلهم لعام 2001 إلى 78.7%، وهو ما يعني تحسناً ملحوظاً لدخلهم ما بين العامين، وهم يشكلون النسبة الأكبر مقارنة بمجموعهم الكلي للعامين، في حين لم تتجاوز نسبة من هم يتقاضون دخلاً شهرياً ما بين 650 دينار وأكثر من1000 دينار قرابة 21.3% لعام 2001 وحوالي 10.7% عام 2010، ومن جانب آخر فإن إجمالي قطاعي الحكومي والعام فيمثل الأول من يعملون بالجهاز الإداري ودخلهم ممول من الخزينة العامة، والثاني ممول جزئياً فهم ضمن من يعملون بالمؤسسات الإنتاجية وهي في الغالب تلقى دعماً من الخزينة العامة، وبالتالي فهم يشكلون في مجموعهما 85.5% لعام 2001 و82.3% لعام 2010 في مقابل ما يشكله القطاع الخاص لباقي النسبة التي لم تتجاوز 14.5% لعام 2001 و 17.7% لعام 2010، وهو ما يعني محدودية مساهمة القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي بالبلاد.

جدول رقم (3) توزيع المشتغلين حسب فئات الدخل 2001-2010

فئات المرتب أو الدخل الشهري (بالدينار)	2001					2010				
	القطاعات			المجموع الكلي		القطاعات			المجموع الكلي	
	حكومي	قطاع عام	قطاع خاص	الإجمالي	النسبة	حكومي	قطاع عام	قطاع خاص	الإجمالي	النسبة
أقل من 150	81681	27632	34664	143977	17.9	5717	1653	7349	14719	1.1
249-150	328043	81346	50651	460040	57.1	59138	8294	19994	87426	6.3
449-250	107313	37744	18240	163297	20.3	665423	73277	107612	846312	60.7
649-450	5694	2872	1906	10472	1.3	201175	44232	65931	311338	22.3
849-650	524	221	390	1135	0.1	35578	18022	25826	79426	5.7
949-850	106	40	40	186	0.0	6133	3503	4090	13726	1.0
999-950	23	7	9	39	0.0	1277	1163	813	3253	0.2
1000فأكثر	177	658	345	1180	0.1	11403	11405	15964	38772	2.8
غير مبين	10888	3945	10691	25524	3.2	0	0	0	0	0.0
الإجمالي	534449	154465	116936	805850	100	985844	161549	247579	1394972	100
	66.3	19.2	14.5	100		70.7	11.6	17.7	100	

المصدر: 1 -الهيئة الوطنية للمعلومات، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة، 2001، ص 14. 2- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء التعداد، مسح التشغيل والبطالة، 2010، ص 39.

إن دخل الفرد بصفة عامة هو من أولويات أهداف التنمية، وهو محور أساس من محاور الأبعاد الاقتصادية، التي تهدف إلى تصحيح هيكل الاقتصاد القطاعي والمؤسسي للحد من الاختلال من أجل خفض معدلات البطالة بتوفير فرصٍ للعمل، ورفع مستوى معيشة الأفراد من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي، بما يواكب التغيرات التي يشهدها الاقتصاد بين فترة وأخرى، وتعتبر الأجور منخفضة وظلت ثابتة بفعل القانون رقم 15 الصادر في عام 1981 الذي حدد فئات الدخل، ولم يطاله تعديل أو تغير لفترات طويلة، فعند مقارنة الدخل الشهري لفئة المشتغلين الذين يتقاضون أقل من 150 دين لعام 2001 فبلغ 1.55 دولار مقابل واحد دينار (وبضرب 150 في 1.55 تساوى 232.5 دولار)، ولعام 2010 بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار قرابة 1.23 دينار لكل دولار(المركزي،2010، 75)[5]، وبالرجوع إلى عام 1990 فإن قيمة الدينار تساوى 3.54 دولار(المركزي، 1956-2006، 30)[6]، وبالتالي يبلغ ما يعادل 150 دينار قرابة 531 دولار، وهو ما يبين ضعف متوسط الأجور للمشتغلين الليبيين في الاقتصاد ككل، يتضح ضعف معدل الأجور للمشتغلين الليبيين وتباين توزيعهم حسب فئات الدخل، فكان لعدم استمرارية البرنامج التنموي منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، وتعددت

مسمياته خطط خمسية، برامج ثلاثية ورباعية للفترة من 1986 حتى 2012، أثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، وكانت كمحاولة لمعالجة التشوهات التي شهدها الاقتصاد، هدفت تنويع مصادر الدخل وإتاحة الفرص للقطاع الخاص بمزاولة الأعمال التجارية والصناعية والخدمية، و خصخصة المنشأة العامة وتمليكها للأفراد، في محاولة للحد من هيمنة القطاع العام، فشهد انخفاض نموه من 5.6% للفترة من 1975-1984 إلى 2.9% للفترة 1984-1996(جلالة، 2005، 232)[7]، ومهما يكن بالفترة نفسها تظل جهود القطاع الخاص في إحداث تغير يسهم في خفض حدةَ المشكلات محدود التي برزة بوضوح، فلنقص في الوحدات السكنية لعائد ارتفاع تكاليف مواد البناء، تزامن مع عدم توفر مخططات عمرانية لبناء المسكان في وجود قرارات تمنع البناء خارجها، فقدر العجز عام 2000 بقرابة 142.000 ألف وحدة سكنية، ومتوقع أن يرتفع العجز إذ لم يعالج، في واقع مجمل البرامج التنموية متعثرة لعدم وجود رؤية تنموية تتصف بالاستمرار والمحافظة على فترتها الزمنية، فنال تغير زمنها تكراراً وتغير مسمياتها ما بين قصيرة وطويلة وخطه وبرنامج وغيرها من المسميات، ومع تابين في القيم المالية، ففي البرنامج 1994-1996 لم يتجاوز الإنفاق 1.495.2 مليون دينار، في حين المخصص له 6.216.000 مليون دينار وبمعدل تنفيذي 24% ، في حين بلغ إجمالي الالتزامات سابقة لم تدفع بلغت 2471.0 مليون دينار، رافق ظهور برنامج تنموي أصدرته وزارة التخطيط بقيم مالية مبالغ فيها لا تتوافق مع قدرة القطاعات على تنفيذها للفترة ما بين 2008 – 2012 على أمل استكمال المشروعات، بإضافة مشروعات جديدة تعاقد عليها بقيم مالية بلغت حوالي 156.778 مليار دينار، وفي الوقت نفسه تظهر التزامات سابقة للفترة من 2007-2009، (جلالة، 2021، 214)[8]، هذا إلى التزام لمرتبات والدعم السلعي.

التوزيع النسبي للمشتغلين الليبيين حسب الحالة العملية والنشاط الاقتصادي ما بين القطاعين العام والخاص، فجاءت حسب الآتي:

نلاحظ ما يشهده توزيع نسبة المشتغلين بنشاط الزراعة للسنوات اللاحقة لم تتجاوز نسبتهم لعام 1984 قرابة 2.7% للمشتغلين بالقطاع العام وحوالي 8.3% للمشتغلين بالقطاع الخاص، ورغم التحسن الطفيف لعام 1995 يظل دور القطاع الخاص محدوداً وتأثيره ضئيلاً، إذ أن نسبة الارتفاع التي شهدها في عام 1995 يخسرها بحلول عام 2006، فتراجعت نسبة المشتغلين به إلى 0.8% للمشتغلين بالقطاع العام وقرابة 3.1% للمشتغلين بالقطاع الخاص، وبالتالي فكل المحاولات بالنهوض بدور القطاع

الخاص كانت دون المستهدف، فعند مقارنة نسبة المشتغلين لعامي 1984 و 2022، نلاحظ أن الانخفاض بالقطاع العام بالسالب قرابة -2.6% لعام 2022 من مجموع مشتغليه عما كانت عليه نسبتهم لعام 1984، وللقطاع الخاص حوالي 15.2% عما كانت عليه نسبتهم للعام نفسه، كما انخفضت نسبة المشتغلين بمفردهم من 29.1% إلى 8.5% وبفاقد قارب من -20.6%، ولمن يعمل لدى أسرهم من 5.4% إلى 0.1%، في حين ظلت نسبة المشتغلين لأنفسهم ومعهم آخرين على نفس النسبة التي بلغت 1.1% للعامين نفسهما، وتتمثل الفئات الذكور في أعمال فردية، ووحدات صغيرة، وورش ومحلات، وغيرها من النشاط المتعلق بالفرد، ونظراً لما يمثله نشاط الزراعة من أهمية كونه مصدر إنتاج الغذاء للسكان وبهذه الصورة تتراجع أهميته، الأمر الذي يجعل من البلاد تتجه نحو توفيره من الخارج لسد حاجة السكان منه.

ظلت نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص عام 1984، لأغلب أنشطة التي تراوحت نسبة المشتغلين بنشاط المناجم والمحاجر واستغلال النفط إلى 0.6% في عام 1984، وتتراجع لعامي 1995 و2006 فكانت نسبتهم حوالي 0.3% لهما، بينما شهدت نسبة المشتغلين للقطاع نفسه انخفاضا للسنوات اللاحقة 1984 و1995 و2006 و2012 و2022 فكانت 1.0% و1.5% و1.8% و2.6% و2.3% لهما حسب الترتيب، ورغم أهمية النشاط كونه مصدر التمويل شبه الوحيد للاقتصاد الليبي يظل معدل التوظيف به محدوداً جداً فهو يأتي في مرتبة متأخرة مقارنة بأهميته.

يأتي نشاط تجارة السلع وخدمات المقاهي والفنادق والمطاعم في المرتبة الثانية بعد نشاط الزراعة من حيث الأهمية، باستثناء عام 1984 الذي تراجعت فيه نسبة المشتغلين إلى 0.2% مقارنة بعامي 1995 و2006 و2012 و 2022 حوالي 5.3% و5.9%، و5.6% و 4.4% فكان وراء تدني نسبة المشتغلين في هذا النشاط لعام 1984 هو تطبيق قرارات منع ممارسة العمل التجاري على الأفراد (القطاع الخاص) ومنحه لمؤسسات الدولة في فترة أواخر سبعينيات القرن العشرين، مما افقده نسبة كبيرة من مشتغليه، لتتراجع أهميته لاحقاً فيحقق النشاط انخفاضاً لنسبة مشتغليه بلغ عام 1995 قرابة 1.1% و 2006 حوالي 0.5% وما تحسن نسبتهم عام 2006 إلاّ انعكاساً للسماح بعودة الأفراد لممارسة النشاط التجاري وخدمات المقاهي والفنادق خلال اواخر الثمانينيات وبداية عقد تسعينيات القرن العشرين، وهو نشاط يمكن دعمه بضم نسبة كبيرة قد تسهم في رفع نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص بصفة عامة، وخفض نسبة البطالة، وتحد من زيادة نسب من يمارسون أعمل تصنف تحت الاقتصاد الخفي.

كما حافظ نشاط الصناعات التحويلية على نفس نسبة مشتغليه، رغم المحاولات التي اتبعتها الدولة في محاولة لتشجيع النشاط التي استفاد منها القطاع العام بصفة خاصةٍ أكثر من القطاع الخاص، فارتفعت بالأول من 4.0% عام 1984 و5.8% و2.1% لعامي 1995 و2006، وللقطاع الثاني لم تتجاوز نسبة المشتغلين في حدها الأعلى ما نسبته 1.5% لعام 1995 وفي حدها الأدنى 0.3% لعام 2006.

كما ظهرت نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص بنشاطي التشييد والبناء والنقل والتخزين والمواصلات عام 1984 نسبة تراجع لمشتغليهم الأول حوالي -6.7% وللثاني قرابة -1.6% من إجمالي مشتغليهم التي بلغت لهما على التوالي 7.5% و 4.2%، ولعامي 1995 و2006 كان 0.7% و1.1% و 3.0% و1.8% لهما حسب الترتيب، وهنا ظهر نشاط النقل والتخزين محافظاً على نسبة مشتغليه، ومرد ذلك قيام الدولة بحل شركات النقل الخاصة وتمليك أصولها المتمثلة في وسائل النقل الخفيف والثقيل للعاملين بتلك الشركات، بينما ظهرت نسبة المشتغلين بالقطاع العام لنشاط التشييد والبناء مرتفعة لعام 1984 فبلغ 6.0% مقارنة بنسبتهم لعامي 1995 و2006 التي وصلت إلى 0.9% لكل منهما ولعام 2022 قرابة 1.4%، ولكن تظل النسبة الأكبر من مشتغلي النشاط تمارس الأعمال الإدارية أكثر من أعمال البناء التي غالباً ما تمارسها العمالة الوافدة، على عكس نشاط النقل والمواصلات، حيث كانت نسبة المشتغلين 2.1% عام 2006، بينما جاءت نسبتهم لعامي 1984 و1995 بحوالي 2.0% و3.1% لهما على التوالي، وعامي 2012 و 2022 قرابة 4.5% و 1.4% والتي تظهر منخفضه، رغم محدودية قدرات الفرد في إحداث تغير وتطوير الناشطين في ظل تخلي الدولة عن دورها الداعم لهما.

شهد نشاط الخدمات تدني نسبة مشتغليه بالقطاع الخاص، ليظهر بنسبة ارتفاع محدودة لعام 1984 بلغت 1.1% في حدود 7,290 مشتغل، ليرتفع عام 1995 إلى 1.6% ما يعادل 15,985 مشتغل ولينخفض إلى 45% حوالي 7,379 مشتغل لعام 2006، هذا التغير في نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص لنشاط الخدمات قابله ارتفاع كبير للمشتغلين لنفس النشاط بالقطاع العام الذي ظهر مرتفعاً عند مقارنته بباقي الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة، لتشهد النسبة ارتفاعاً قارب من 401,030 مشتغل أي ما نسبته 58.9% لعام 1984، لتتراجع بنسبة محدود تصل إلى 46.3% لعام 1995 حوالي 461,625 مشتغل، في حين كانت عند عام 2006 قرابة 50.2% ما يعادل 841,585 مشتغل، وبذلك يظل نشاط الخدمات بالقطاع العام من بين الأنشطة الأكثر توظيفاً خـــــــلال الفترة 1984 و2006 كما مبين بالشكل رقم (1)، بينما تتراجع نسبة المشتغلين بالقطاع

الخاص ويعد تأثيره محدوداً في توفير فرص عمل إلاّ بنسب تُعد ضئيلة فكانت 14.8% في عام 1984، ظهرت نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص متدنية مقارنة بنسبتهم بالقطاع العام، كما تركزت النسبة الأكثر منهم بأنشطة الخدمات (•).

شكل رقم (1) التوزيع النسبي للأنشطة الخدمية للقطاع العام لعامي 1984 - 2022

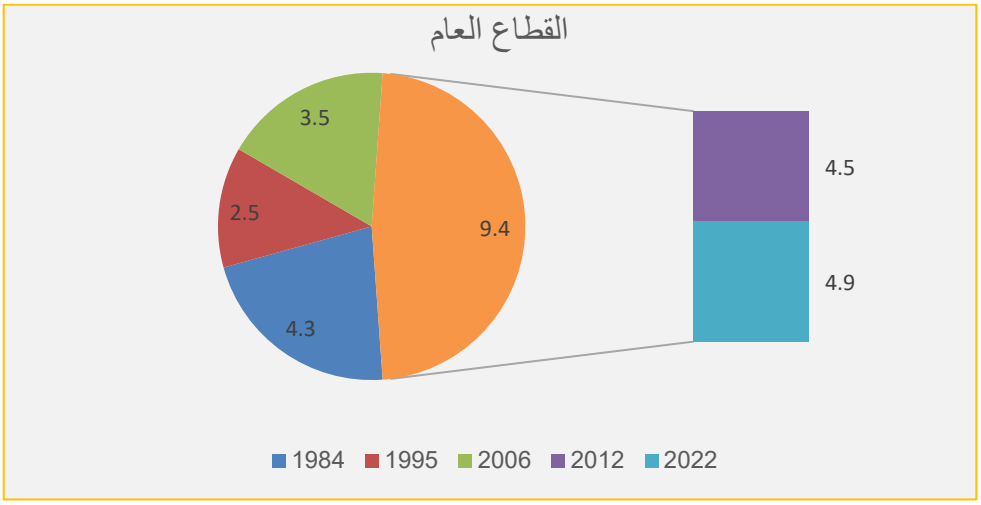

المصدر: : 1- مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1984، 202-205.

2- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995، ص 209-211.

3- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 2006، ص 203-207.

4- تائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة،2012، ص43.

5-تائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة، 2022، ص42.

أهمية القطاع الخاص ودوره في الاقتصاد:

تنمية القطاع الخاص هدف تصبو كل الدول لتحقيقه، بفسح المجال أمامه وتذليل الصعوبات التي تواجه، من خلال مجال أوسع للحريات الاقتصادية، ودخول في مشاركات واتفاقيات تؤهله في انضمامه لمنظمات دولية، سعياً وراء فتح مجال أوسع أمام القطاع الخاص للمشاركة الفعالة تنمية الاقتصاد الليبي.

إن ما يميز القطاع الخاص قدرته على الحركة وسرعة اتخاذ القرار وتطوير قدراته العلمية والتقنية والإدارية، ومتابعته لمؤشرات وآليات السوق، وتطبيقه لأنظمة الحوافز لزيادة القدرة الإنتاجية، لتخفيف العبء الذي يتحمله القطاع العام، ولتحقيق ذلك يتطلب فسح المجال أمامه وتذليل الصعوبات التي صاحبته ومروره بتجارب لسنوات قريبة مضت أثارت الشكوك في مصداقية توجهات الدولة نحو دعم القطاع الخاص، ففي منتصف سبعينيات القرن العشرين أعلن وقف نشاط القطاع الخاص ومصادرة شركاته بزحف عليها، والأمر لا يختلف كثيراً عن تجربة تمليك مصانع للمنتجين، وفرض قيود تحد من استيراد مستلزمات التشغيل من الخارج، فتعطلت عمليات الإنتاج وتوقفها(شامية، 2006، 79)[9].

للدفع بالقطاع الخاص ودعمه وتوفير المناخ الاستثماري وكسب ثقة المستثمرين المحلين والأجانب، ودعم مشاريعهم لبناء قطاع خاص يكون له أثراً في تنمية الاقتصاد، من خلال إجاد مناخ إداري وقانوني مستقر، ووضع سياسات تهدف إلى جذب المستثمرين سمتها الشفافية، وأن تبنى رؤيته على التكامل بين القطاع العام والخاص، من خلال مؤسسات تحقق تنمية القطاع الخاص وتحقيق أهدافه، بزيادة المقدرة التنافسية، بالاهتمام بالمبادرات الفردية، من خلال إيجاد قاعدة بيانات معلوماتية توفر بيانات لبيئة الاقتصاد، وتدعم برامج البحث والتطوير التي تفرز دراسات اقتصادية وفنية هدفها تطوير الإنتاج ورفع قدرتها التنافسية على الصعيد المحلي والدولي.

الخاتمة

لبيان مسار قطاعي العام والخاص في ليبيا، وتحديد حجم المساحة التي يغطيها كل منهما، ولفض الهوة ما بين حجمهما، لتحقيق توازن يسهم في استقرار الحالة الاقتصادية، وهذا ما تفتقده ليبيا، فالقطاع الخاص يكاد يكون مستبعد فنسبة مشاركته تُعد ضئيلة ومتدنية، فالقطاع العام هو المسيطر على جُل الحياة الاقتصادية بالبلاد، ومرده إلى سياسات طرحت في فترة زمنية تبعاً لتوجهات سياسية، لتظهر أثارها بعد عدة سنوات، فأصبح القطاع العام يعاني من حالة تضخم شديدة، رغم محاولة إعادة الدفع بالقطاع الخاص مرة أخرى، إلاّ أن نتائجها مازالت محدودة وينخفض تأثيرها على مجمل الحياة الاقتصادية في ليبيا، فأخطط التنموية افتقدت للاستثمارية، كما أنها لم تطرح سياسات اقتصادية تعتمد على التكامل بين القطاع العام والخاص، من خلال استثمار الموارد لتحقيق أهدافها، حتى تسهم في تمهيد الأرضية وتهيئة مناخ مناسباً لقيام قطاع خاص متكامل وفعال بجانب القطاع العام، في بيئة توافقية في جوانبها الاقتصادية

والقانونية والإدارية، وهدفها التكامل ما بين القطاع العام والخاص، لتحقيق الأهداف التنموية ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج وتوصيات وهي:

أولا-النتائج:

-يتركز النسبة الأكبر من قوة العمل بالقطاع العام ونسب محدودة تعمل بالقطاع الخاص، وكمتوسط عام ظل النسبة للقطاع العام يتجاوز 85% وللقطاع الخاص بحوالي 15% في أغلب السنوات.

-تركزت النسبة الأكثر من المشتغلين بنشاط الخدمات بالقطاع العام فهو الأكثر توظيفاً مقارنة بباقي الأنشطة.

-اتصف البرنامج التنموي بعدم الاستمرارية وفقد ميزة التواصل، وابتعد عن مفهوم التنمية المستدامة، فكثير ما يتعثر تنفيذه إلا في حدوده الدنيا بحيث يظهر تأثيره محدود.

- ابتعاد برامج خطط التنمية عن متطلبات الواقع وقت تنفيذها مما حد من تظافر الجهود لاستمرار تنفيذها.

- ظل الاقتصاد الليبي رهيناً بعائدات النفط الذي يعاني في بعض الأوقات بتدني في أسعاره.

ثانياً-التوصيات:

-العمل على تنمية القطاعات غير النفطية (زراعية- صناعية- خدمية) حتى تضيف دخلاً يسهم في تمويل الأنشطة الاقتصادية.

-التوجه نحو تنمية الموارد البشرية كونه مورد مهما للدخل.

-تنمية الأنشطة الاقتصادية لزيادة قدرتها على استيعاب أعداد من القوى العاملة لإدارة نشاطها.

-تمويل القطاع الخاص لدخوله مجال الاستثمار، حتى يستوعب نسبة من القوى العاملة به، ويخفض تركزهم بالقطاع العام.

-استغلال الموارد الطبيعية مثل السواحل البحرية، والطاقة الشمسية والمناطق الأثرية، وطرحها أمام القطاع الخاص للاستثمار فيها وتنميتها.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

المراجع:

1 - أبوزيد صالح بريم، إعداد قاعدة بيانات رقمية للخرائط المساحية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005.

2 -عبد الله امحمد شامية- التخطيط في مرحلة التطوير الاقتصادي، مؤتمر مفهوم ودور التخطيط، في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، طرابلس 18-19- 7-2006.

*- صدرت قوانين وقرارات خلال عقد سبعينيات القرن الماضي تحد من نشاط القطاع الخاص، وتمثلت في القانون رقم 31 لسنة 1970، بشأن شركات التأمين الذي يهدف منه سيطرة الدولة على هذه الشركات، وقرار مؤتمر الشعب العام لسنة 1976 بتأميم التجارة، وصدور القانون رقم 4 لسنة 1978 بشأن تحديد الملكية العقارية ومنع الإيجار، وإلى قرار مؤتمر الشعب العام لسنة 1983، بإصدار قانون ينظم التجارة ويحرم على الأفراد التعامل التجاري، ويمنحها للدولة بإقامة أسواق شعبية عامة، ينظر إلى: عيسى حمد الفارسي، (الخصخصة والتنمية الاقتصادية في ليبيا- الصعوبات والآثار الاقتصادية المتوقعة)، مجلة البحوث الاقتصادية، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا، 2002، طرابلس، 2003.

3-عبد الله امحمد شامية، التخطيط في مرحلة التطوير الاقتصادي، مرجع سابق.

4- هدى محمد أبو خريص، (كفاءة الإنفاق على تكوين رأس المال البشري في الاقتصاد الليبي)، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الخامس، السنة الخامسة، معهد التخطيط، 2012.

●● - تم تصنيف المشتغلين ما بين (القطاع الحكومي ويضم العاملين بالجهاز الإداري وهم المشتغلون بالمهن الفنية العلمية وما يتبعها، والمديرون التنفيذيون، والموظفون، والكتبة ومن ينتمون إليهم، والعاملون بالخدمات، والقطاع العام يشمل من هم يعملون بالإنتاج، والذين يديرون الآت النقل والمنتجون غير الزراعين، والقطاع الخاص يشمل من هم يعملون بالبيع والشراء والعاملون بالزراعة.

5 - مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، السنة المالية 2010.

6-مصرف المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، العيد الخمسون للتأسيس، 1956-2006.

7- المبروك علي جلالة، تغير السكان وأثره في كيان الدولة الليبية، 1954-2004، أكاديمية الدراسات العليا، 2005.

8- المبروك علي جلالة، مؤتمر كلية التربية العجلات الثاني والأول لقسم الجغرافيا، المقومات الجغرافية والسياسات الاقتصادية لليبيا وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، 2021،

●●● -تعذر الحصول على بيانات القطاع الحاص لنشاط الخدمات عام 2022.

9 - عبد الله امحمد شامية، التخطيط في مرحلة التطوير الاقتصادي، مرجع سابق.